الدكتور فوزي عطوي

الاقتصاد والمال

في

التشريع الإسلامي والنظم الوضعية

دار الفكر العربي

الدكتور فوزي عطوي
استاذ في الجامعة اللبنانية

الاقتصاد والمال

في التشريع الاسلامي والنظم الوضعية

«بحوث واحاديث ودراسات مقارنة»

دار الفكر العربي

دار الفكر العربي

للطباعة والنشر

كورنيش المزرعة - تجاه غلوب بنك
هاتف: ٣١١٥٧٨ - ٣٠٣٤٨٧ - ٣١٠٤١٦
ص.ب: ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠
تلكس: DAFKLB 23648 LE - بيروت، لبنان

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الاولى ١٤٠٨ هـ /١٩٨٨ م

المؤلف في سطور

حائز على دكتوراه الدولة في الحقوق بدرجة جيد جداً من جامعة ليموج الفرنسية، وكان موضوع إطروحته: «مبدأ الإنصاف في النظام الإقتصادي والمالي الإسلامي».

حائز على دكتوراه الإختصاص في الآداب بدرجة جيد جداً من جامعة القديس يوسف في بيروت، وكان موضوع أطروحته «أحمد رامي الإنسان والشاعر الغنائي».

تولى تدريس اللغة العربية وآدابها في بيروت لفترة طويلة، كما تولى تدريس علم الإدارة والقانون الإداري في عدد من دول الخليج العربي، وكان مديراً للمركز التنفيذي للتنمية في الكويت، ثم مديراً لمعهد التطوير الإداري في البحرين، ورئيساً للمركز العربي للإدارة والإنماء.

يتولى حالياً تدريس القانون المدني وعلم الإقتصاد في كلية الحقوق والعلوم

السياسية والإدارية، والقانون التجاري في كلية العلوم الإقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية.

عمل في مجال الصحافة ورئيس تحرير عدد من المجلات الثقافية في لبنان، ونشر عدداً كبيراً من البحوث والمقالات والإفتتاحيات السياسية في الصحف العربية، كما عمل في مجال الوظيفة العامة، مراقباً للتشريع الضريبي، ومراقباً مالياً على المؤسسات العامة، ورئيس دائرة في وزارة المالية، وإنتُدب عام ١٩٧٤ مستشاراً لوزير التصميم العام بصفته رئيساً لمجلس الجنوب. وكان عضواً في عدة لجان رسمية لتحديث التشريع اللبناني.

مثل المنظمة العربية للعلوم الإدارية في مؤتمر مسقط بسلطنة عمان عام ١٩٨١ لدرس الأصول الفنية لتقدير النفقات والواردات في موازنة الدولة.

له عدد كبير من المؤلفات والتحقيقات والترجمات وعشرة دواوين شعرية، ومن أهم مؤلفاته الحقوقية: التشريع الضريبي اللبناني في النظرية والتطبيق، موازنة الدولة، الرقابة الإدارية والقضائية على تحقق الواردات الضرائبية، الرقابة على جباية الواردات، البلديات والنظام البلدي، الإقتصاد السياسي، القضاء الدولي والإقليمي في ضوء تطور فكرة المسؤولية الدولية، الدعاوى الضرائبية أمام لجان الإعتراضات ومجلس شورى الدولة، والقانون التجاري.

وأما مؤلفاته الأدبية، فمن أهمّها: أحمد رامي الإنسان والشاعر الغنائي، صالح جودت الإنسان والشاعر، الجاحظ دائرة معارف عصره، ابن الرومي شاعر الغربة النفسية، المتنبي شاعر السيف والقلم، جبران خليل جبران عبقري من لبنان، شوقي أمير الشعراء، شوقي شاعر الوطنية والمسرح والتاريخ، خليل مطران شاعر الأقطار العربية، الإعلام والفنون الأدبية، الجود والأجواد في تاريخ الأدب العربي.

يحمل وسام الأرز الوطني اللبناني، ووسام الإنجازات الإنسانية الفرنسي.

عضو نقابة المحامين.

عضو إتحاد الكتّاب اللبنانيين.

المقدمة

المشكلة الاقتصادية وفكرة المسؤولية

ترتبطُ المشكلة الاقتصادية ، سواء بالنسبة إلى الفرد أو بالنسبة إلى المجتمع ، بفكرة المسؤولية . ذلك أنَّ الإنسان الفردَ لا يستطيعُ التهرُّب من مسؤوليته تجاه نفسه أو تجاه عائلته ، عن طريق تجاهل المشكلة الاقتصادية اليومية التي تُلِحُّ عليه ، والتي تحملُه على التفكير فيما يستطيعُ أن يبذُلَهُ من النشاط المُنتِج ، بُغيَة تلبية الحاجات المتضاربة عن طريق الموارد النادرة والمحدودة التي تتوفَّر له .

وإذا كان الأمرُ على هذا النحو بالنسبة إلى الإنسان الفرد ، فإنَّه لكذلك ، وبصورة أكثر تعقيداً ، بالنسبة إلى المجتمع ككلّ ، حيثُ تدعو المسؤولية الاجتماعية ، أو بتعبير آخر : « المسؤولية السياسية » ، إلى تنظيم الأساليب والخطط الكفيلة بإشباع الحاجات العديدة المتزايدة ، بواسطة الموارد النادرة المتاحة .

ومن هُنا ، ارتباطُ علم الاقتصاد بعدد من العلوم الإنسانية الأخرى ، بل تَدَاخُله مع تلك العلوم ، وفي طليعتها علم السياسة ، الأمرُ الذي يُسيغ لنا تفسير الأسباب التي جعلت ذلك العلم يُعرف عموماً باسم : « علم الاقتصاد السياسي » ، وإن يكُن ارتباطُه الوثيق بعلم السياسة لا ينفي ارتباطه بالعلوم الإنسانية الأساسية الباقية ، كما أسلفنا ، ومنها علما الإحصاء والرياضيات ، بحيث نستطيع أيضاً تفهم الأسباب التي تجعل كتب المبادىء الاقتصادية ، عادةً ، مليئة بالرسوم البيانية والجداول الإحصائية .

ولئن يكن الاقتصادي البريطاني آدم سميث هو أول من قدَّم لنا تعريفاً

للدراسة الاقتصادية ، في كتابه « دراسة في طبيعة ومسبّبات ثراء الأمم » الذي نشره عام ١٧٧٦ [١] ، فلقد كان سميث أحد روّاد النظام الرأسمالي القائل ، كما قال معه فلاسفة القرن الثامن عشر ، والفيزيوقراطيون في فرنسا ، بضرورة الامتثال لنظام الحرية الطبيعية ، حيث ساد الاعتقادُ بأنَّ السلوك الاقتصادي هو سلوك طبيعي وتلقائي ، وأنه يخدمُ الصالح العام عندما توجّهه مصالح الأفراد الخاصّة[٢] . ولقد كتب سميث في هذا الصدد :

« إن الجهد الطبيعي الذي يبذُله كل إنسانٍ لتحسين وضعه ، إذا ما تمَّ في جوّ من الحرّية والاطمئنان ، يكون قوياً لدرجة أنه قادرٌ وحدَهُ وبدون أية مساعدة ، على إيصال المجتمع إلى الثروة والرخاء ، بل أيضاً على تخطّي مئة عقبة لا ضرورة لها تُقَيِّدُ بها حَماقَةُ القوانين الإنسانية عملَ المجتمع » [٣] .

ولكن سرعان ما تخطّى الزمانُ تلك الفكرة الرأسمالية القائلة بالحرية الفردية في مجال النشاط الاقتصادي ، وأصبح سعيُ الأفراد والجماعات محكوماً بأُطُرٍ قومية أو دولية ، في سياق البحث عن الأموال الاقتصادية القادرة على تلبية حاجاتهم وإشباع رغباتهم ، سواء ما كان منها من الضروريات أو من الكماليات .

وسرعان ما ظهر عام ١٩٣٦ كتابٌ جديدٌ بعنوان « النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود » ، وضعه اللورد البريطاني جون ماينارد كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦) [٤] ، فوجّه العلوم الاقتصادية وجهةً انقلابية ثوريّة عُرِفَتْ فيما بعد ، باسم « الثورة الكينزية » ، وكان له الفضل في نقل الاقتصاد من إطار النظريات الجزئية الفردية (الاقتصاد الوَحْديّ) [٥] إلى إطار النظريات الكلية العامة (الاقتصاد الكلّي) [٦] .

---

(١) Adam SMITH , An Enquiry into the nature and causes of the Wealth of nations – Cannan ed .

(٢) Arthur Edward BURNS , Alfred C . NEAL and D . S. WATSON , the Modem Economy Copyright 1948 , 1953 , Harcout , Brace and company , Newyorm .

(٣) Adam Smith , ibid , P . 508 .

(٤) J . M . KEYNES , Théorie générale de l'emploi , de l'intérét , et de la monnaie.

(٥) les théories micro — économiques

(٦) les théories macro — économiques

وإذا كان الاقتصاد الوَحْديّ ، وفقاً للنظريات الاقتصادية القديمة ، يُعنَى بدرس أنشطة الأفراد والجماعات ، من الزاوية الشخصية والفردية الخاصة بكل منها ، فإنَّ النظريات الاقتصادية الكلية المعاصرة أصبحت تتناول فئاتٍ كاملةً في المجتمع أو موضوعاتٍ عامةً في المجالين الحكومي والاقتصادي ، معتمدةً ، كما قدّمنا ، ما يعتمدُه علم الاقتصاد عموماً من علوم الرياضيات والإحصاءات على استشفاف حجم الظواهر الاقتصادية وخطِّ تطوّرها .

ودراسة الاقتصاد الكلّي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الاقتصادية ، وهي تهدفُ إلى إحلال التوازُن الاقتصادي العام عن طريق تدخّل الدولة المباشر أو غير المباشر محل الاختلال الاقتصادي الناجم عن ترك الأفراد والمشاريع الخاصة وشأنها ، دونما توجيه منظّم ، ورقابة فعّالة من قبل السلطات الحكومية [1] .

وعلى ضوء هذا التطوّر في الدراسات الاقتصادية الحديثة ، أصبح التوازنُ الاقتصادي رهيناً بتدخّل الدولة ، في صورة من الصور ، وبممارسة الرقابة الجادة على النشاطات الإنسانية ، بدلاً من ترك الحبل على غاربه لجهاز الائتمان ولتفاعلاته المرتبطة بقوانين العرض والطلب ، بغية تحقيق التوازن الاقتصادي التلقائي ، كما كان الاقتصاديون التقليديون يعتقدون .

وهكذا فإنَّ فهم النظرية الاقتصادية الكلية التي كان كينز رائداً أساسياً من روّادها ، يقتضي التوقّف أمام التيارات الاقتصادية المتمثلة في المدارس الاقتصادية الحديثة ، ومنها المدرسة الكينزية نفسها ، تمهيداً لدراسة أهم المواضيع التي يتناولها الاقتصاد الكلي ، وفي طليعتها مواضيع الإنتاج والدخل والاستهلاك والنقود والادخار والاستثمار والدورة الاقتصادية وما إليها .

لكننا نحب ، قبل التوقّف أمام هذه التيارات والمدارس الاقتصادية ، أن نشير إلى اتّساع ميدان علم الاقتصاد في الوقت الحاضر ، بعد أن تراوحت مفاهيمه

---

(١) د. عزمي رجب ، الاقتصاد السياسي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة السابعة ، ١٩٨٢ ، ص١٠ .

بين كونه « علم المبادلة » أو « علم الثروة »، كما يقول «روسّي» [١]، وكونه « العلم الذي يدرس نشاط الإنسان في المجتمع من وجهة الحصول على الأشياء المادية واستعمالها »، حسب الاقتصادي البريطاني « ألفرد مارشال » [٢]، وكونه « دراسة سعي الجماعات والأفراد في سبيل تحقيق النهج الاقتصادي المرسوم » وفقاً للأنظمة الاشتراكية [٣] .

لقد أصبح علم الاقتصاد ، اليوم ، هو العلم الذي يبحثُ في المشكلة الاقتصادية من ناحية أسباب وجودها وكيفية علاجها [٤]، ومن هُنا تعدُّد الأسئلة التي تواجه الاقتصاديين والتي تحاول النظريات الاقتصادية معالجتها وتقديم الأجوبة عنها [٥] .

وإذن ، فإن مواجهة المشكلة أو المشكلات الاقتصادية ، انطلاقاً من فكرة المسؤولية الفردية والمسؤولية الاجتماعية السياسية ، في آنٍ ، كانت وستظلُّ أمراً محتوماً في كل مجتمع ، منذ أن وعى الإنسانُ ، عبر التاريخ ، حجم النشاط المطلوب منه بذلُه ، ومقدار الجهد المفروض فيه تقديمه ، بغية توظيف الموارد النادرة المتاحة له ، في سبيل إشباع حاجاته الفردية والحاجات الاجتماعية من حوله .

وتلك هي بالضبط ، المهمة العظمى التي حاول علم الاقتصاد أن ينهض بها عبر عددٍ من الاتجاهات أو التيارات الاقتصادية التي تجلّت من خلال المدارس الاقتصادية المختلفة .

---

(١) ROSSI , Science de l'échange et science de la richesse

(٢) Alferd MARSHALL

(٣) رجب ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٤) الدكاترة : محمد محروس إسماعيل ، محمد علي الليثي وعمرو محيي الدين ، مقدمة في الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٧٢ ، ص ١٥ . والمؤلفون ينطلقون من تعريف الأستاذ ليونيل روبنز لعلم الاقتصاد بأنه « علم يُعنى بدراسة النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة ، بواسطة موارده النادرة المحدودة » : L . ROBBINS , An essay of the nature and signifi-cance of economic science , Macmillan and co . Ltd , London , 1952 .

(٥) يراجع في ذلك : R . G . LIPSEY , An introduction to positivie economies , Weidenfeld and Nicolson , London , 1963 , P . 3

والواقع أن دراسة المدارس الاقتصادية ، بمعنى البحث في التطور التاريخي للاقتصاد السياسي ، هي خارجة عن النطاق الذي حددناه لأنفسنا ، لا سيما وأن بحوث علماء الاقتصاد ، في هذا المجال ، لم تعتمد تقسيماً تاريخياً واحداً ، بل تعدّدت تقسيماتهم بتعدُّد الظواهر الاقتصادية التي أرادوا تبيُّن أحجامها وخطوط تطوّرها :

أ ـ لقد رسم بعضُ العلماء الاقتصاديين خطّ التطوّر التاريخي وفقاً لثلاثة عهود ، بالنظر إلى « **الإنتاج** » ومن هنا درسوا على التوالي :

١ ـ عهد الإنتاج البدائي . La Production primaire

٢ ـ عهد الإنتاج الحرفي والصناعي La Production secondaire

٣ ـ وعهد إنتاج الخدمات ، بما فيها النشاط التجاري . La Production tertiaire

ب ـ ورُسم الخطُّ التاريخي للتطور الاقتصادي ، وفقاً لثلاثة عهود أخرى ، بالنظر إلى أسلوب « **التداول** » ، وهي :

١ ـ عهد المقايضة Le Troc

ط ـ عهد التداول النقدي La Circulation monétaire

٣ ـ عهد التداول الائتماني La Circulation fiduciare

ج ـ ورسم باحثون آخرون التطور الاقتصادي التاريخي بالنظر إلى « **المجال** » الذي يجري فيه النشاط الاقتصادي ، فقسموه أيضاً إلى ثلاثة عهودٍ هي :

١ ـ عهد الاقتصاد العائلي المغلق L'Economie fermée de famille

٢ ـ عهد الاقتصاد الحرفي المديني L'Economie artisanale urbaine

٣ ـ عهد الاقتصاد الوطني أو القومي L'Economie nationale

د ـ واعتمد عددٌ من الدارسين السياق التاريخي لِما ظهر على التوالي من مذاهبَ ونظرياتٍ في الاقتصاد ، فتوقّفوا أمام العهود الأساسية ، ومنها : عهد

المركنتيلية المعدنية والتجارية ، وعهد الاقتصاديين المتقدمين ، وعهد المدرسة التقليدية الحرّة والمدارس التي ناوأتْها ، عندما برزت المدرسة الاقتصادية التاريخية ، وتعالت الدعوات إلى ضبط الاقتصاد الفردي عن طريق تدخل الدولة ، وظهور النزعات الاشتراكية المختلفة ، من اشتراكية نظرية مثالية ، واشتراكية علمية واقعية ، واشتراكية معاصرة ، وأخيراً الانتقال إلى مرحلة التدخل والتوجيه الاقتصادي ، إلى مرحلة التخطيط الاقتصادي الشامل .

وفي أي حال ، فإن تكن دراسة المدارس الاقتصادية على ذلك الأساس التاريخي تخرج عن نطاق بحثنا ، فلا تفوتنا الإشارة ، مع هذا ، إلى النقص الفاضح في هذا الأسلوب المعتمد في تقديم المدارس والتيارات الاقتصادية ، وبالتالي في تفصيل البحث حول الروّاد الأوائل ، وغالبيتهم من المجتمعات الأوروبية ، لأن معظم الدراسات يتجاهل أو يجهل **النظام الاقتصادي الإسلامي** ، والعلماء الاقتصاديين المسلمين الذين بات معروفاً ، بكل موضوعية وتجرُّد ، أنهم سبقوا علماء أوروبا بقرون ، في دراسة الظواهر الاقتصادية ، وفي تحليلها ، وتعليل أسبابها ، ورسم الحلول الملائمة للمشاكل الاقتصادية ، على أساس منهجي دقيق يوائِمُ بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، انطلاقاً من التكامل القائم ، في ظل التشريع الإسلامي عموماً ، بين العقيدة والشريعة [1] .

وليس بِمُعجزنا ، في هذا المقام ، أن نشير إلى هذه الحقيقة ، إذا ما استذكرنا كتب الفقه الإسلامي على اختلاف مذاهبه . وقد كانت في طليعة تلك المؤلفات التي تعرضت للبحوث والدراسات الاقتصادية في العالم بأسلوب منظم [2]، ومنها :

١ ـ كتاب « الخراج » لأبي يوسف ، المتوفى عام ١٩٣ للهجرة .

٢ ـ كتاب « الخراج » ليحيى بن آدم ، المتوفى عام ٢٠٣ هـ.

---

(١) لمزيد من البحث تراجع أطروحتنا باللغة الفرنسية : Faouzi ATOUI , le principe de l'équité dans le régime écnomique et financier de l'Islam , Thèse de doctorat d'état en droit , Université de Limoges, FRANCE , n . éd . 1984 .

(٢) د. إبراهيم الطحاوي ، الاقتصاد الإسلامي مذهباً ونظاماً ، مجمع البحوث الإسلامية في القاهرة ، طبعة ١٩٧٤، ص ٤٧٤ .

٣ ـ كتاب « الخراج » للإمام أحمد بن حنبل ، المتوفى عام ٢٢١هـ.

٤ ـ كتاب « الأموال » لأبي القاسم عبيد بن سلام ، المتوفى عام ٢٢٤هـ.

٥ ـ كتاب « الطبقات الكبرى » لابن سعد ، المتوفى عام ٢٣٠هـ.

٦ ـ كتاب « الاكتساب في الأرزاق » للإمام محمد بن الحسن الشيباني ، المتوفى عام ٢٣٤هـ.

ولقد يسوغُ لنا ، فوقَ هذا ، أن نُشير إلى أسماء كوكبة أخرى من العلماء المسلمين الذين عالجوا كافة البحوث الاقتصادية على نحوٍ كان هو المنطلق الأساسي للفكر الاقتصادي الحديث ، سواء في مجال النظريات الاقتصادية البحتة ، أو الاقتصادية الاجتماعية ، أو الاقتصادية السياسية ، أو المالية العامة ، أو حتى في مجال التفسير المادي للتاريخ الذي ينسبه كثيرٌ من الناس ، خطأً ، إلى «كارل ماركس»[1] ، من أمثال : ابن المقفع ، والطرطوشي ، والفارابي ، وأحمد بن عبد الله ، وابن مسكويه ، والماوردي ، والطقطقي ، وأبي الفضل الدمشقي ، والمقريزي ، والقلقشندي ، والدّلجي وسواهم ؛ ولكننا نكتفي ، في هذا المقام ، بالتأكيد على الحقائق التالية :

١ ـ الحقيقة **الأولى** : أن عبد الرحمن بن خلدون ، أحد علماء القرن الثامن الهجري (أي الرابع عشر للميلاد) ، قد سبق جميع العلماء الاقتصاديين بأربعة قرون على الأقل ، واعتُبر بذلك « رائد علم الاقتصاد » ، حتى أن الدكتور زكي محمود شبانة [2] يقرّر أنَّ « مقدمة » ابن خلدون التي ظهرت عام ٧٨٤ للهجرة (أي فيما بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر للميلاد) ، هي صورة مماثلةٌ لكتاب « ثروة الأمم » الذي كتبه أبو الاقتصاد الحديث آدم سميث عام ١٧٧٦ ، وأنه رغم كون ابن خلدون قد سبق آدم سميث بخمسة قرون ، فقد بحث في مقدمته مواضيع : الحضارة ونشوؤها ، وإنتاج الثروة وصور النشاط الاقتصادي ، ونظريات القيمة ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٧٥ .

(٢) د. زكي محمود شبانة ، محاضرات غير مطبوعة في « النظم الاقتصادية » ، جامعة القاهرة ، ص ٥٥ .

والتوزيع ، والسكان ، ولا يختلف الكتابان إلّا اختلافاً بيئيّاً وحسب .

هذا الرأي الذي أبداه أحد الباحثين الاقتصاديين العرب ، قد أكّده الباحث الاقتصادي الفرنسي المعاصر « لويس بودين » الذي يقول [1] :

« إنّه لمن المدهش حقاً الوقوف على دقّة طريقة ابن خلدون العلمية القائمة على قانون السببيّة ، وعلى غزارة الأفكار الجديدة في عصره ، التي أوردها وحلّلها قبل آدم سميت الملقب بأبي الاقتصاد الحديث بأربعمائة عام ، فهو يشرح تقسيم العمل ، والتخصص المهنى ، والنقود ، والقيمة ، والسكان ، وغير ذلك من النظريات الاقتصادية ، وليس من المبالغة في شيء اعتباره من أعظم الاقتصاديين الأوَل » .

وفضلاً عما تقدم ، فإن العالم الاقتصادي س. كلوزيو يقول أيضاً : « لئن كانت نظريات ابن خلدون عن حياة المجتمع تجعلُه في مقدمة فلاسفة التاريخ ، فإنَّ فهمه للدور الذي يؤديه العمل والملكية والأجور يُحِلُّه في مقدّمة العلماء الاقتصاديين المحدثين » [2] .

٢ ـ والحقيقة **الثانية** : أنَّ شَبَهاً كبيراً يقومُ بين كتاب « الطبقات الكبرى » لابن سعد ، المتوفى عام ٢٣٠ للهجرة ، ووكتاب « رأس المال » لكارل ماركس ، المتوفى عام ١٨٨٣ للميلاد [3] .

٣ ـ والحقيقة **الثالثة** : أن كتاب « هيود ألنون» المتخصّص في دراسات الضرائب والمالية العامة ، والصادر عام ١٩٣٦ الموافق لعام ١٣٥٦ للهجرة، مطابقٌ لما جاء في كتاب « الخراج » لأبي يوسف ، المتوفى عام ١٩٣ للهجرة .

ويبقى السؤال المنطقي : لماذا وقع هذا التجاهل للاقتصاد الاسلامي ولعلماء

---

(١) رأي مذكور في « الاقتصاد السياسي »، ص ٨ .

(٢) S . CLOSIO , Contribution á l'étude d'Ibn Khaldoun , Revue du monde musulman — XXVL , 1904 .

وراجع أيضاً : د. محمد علي نشأت ، رائد الاقتصاد : ابن خلدون ، ص ١٨ .

(٣) وهذا ما أورده د. صلاح نامق في مقدمته لكتاب « المبادىء الاقتصادية في الإسلام » الذي ألّفه د. على عبد الرسول ، ونشرته دار الفكر العربي في القاهرة عام ١٩٦٨ .

الاقتصاد المسلمين ، بل لماذا ادَّعى اللاحقون لأنفسهم ما كان السابقون قد أنجزوه ؟ .

والجواب يقدّمهُ لنا الدكتور إبراهيم الطحاوي [1] الذي يرى أن جهد الاقتصاديين الأوروبيين لم يتجاوز حدود ترجمة الدراسات من العربية إلى لغة بلادهم ، ثم نسبتها إلى أنفسهم ، اعتماداً على جهل مواطنيهم بالعربية من جهة ، وعلى عدم انتباه المسلمين لتتبُّع مثل هذه « الاقتباسات » من جهة أخرى !!

* * *

وبعد ! هل تستطيع البحوث والدراسات والمحاضرات التي انتظمت في هذا الكتاب أن تزعم لنفسها القدرة على إنصاف الاقتصاد الإسلامي ، وتحديد موقعه المتقدّم في عالم الاقتصاد عموماً ، وبالتالي على إنصاف العلماء المسلمين الذين تصدّوا لمواضيع اقتصادية هامة ، قبل أن يتصدّى لها العلماء الأوروبيون بقرون طويلة ؟

والجوابُ البسيط على هذا التساؤل الكبير : إنّها بحوث ودراسات ومحاضرات تحاول ، وقد ضمَّتها دفتا كتاب ، أن تلقي الضوء في معالم الطريق ، دون أن تدّعي لنفسها تقديم نظرية اقتصادية إسلامية متكاملة . لقد تناولت مباحثُ الكتاب ، كما يتّضح من مراجعة فهرسه ، عناوين كبرى في « الاقتصاد والمال »، على ضوء التشريع الإسلامي والقوانين الوضعية . ولعلّ الجرأة التي اتّسمت بها، في التصدّي لمواضيع اقتصادية هامة يحاول بعض الدراسين تجنُّبها لاعتباراتٍ مختلفة ، تشكل الخيط الذهبي الذي ينتظمها جميعاً .

وحسبي ـ كما أكّدت غيرَ مرةٍ في متن الكتاب ـ أن أكون قد اجتهدتُ ، راجياً أن يُكتب لي أجرا الاجتهاد والإصابة في الرأي ، فإن أخطأتُ ، لم يفتني أجر الاجتهاد . والله من وراء القصد .

بيروت ـ الاثنين ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٨ د. فوزي عطوي

---

(١) الطحاوي ، المرجع السابق ، ص ٤٧٦ .

البحوث الإسلامية في اللغات الأجنبية [1]

إذا كان المسلمُ داعيةً إلى الدين الحنيف ، بحكم العقيدة التي ينتمي إليها ، والشريعة التي يلتزمُ بأحكامها ، فإنَّ من قصور النظر وضيق الأفق الاعتقادَ بأنَّ الدعوة ينبغي أن تكون موجَّهةً إلى اللّاسنين بالعربية ، لغة التنزيل العزيز ، وأنَّ كُلَّ تَوَجُّهٍ آخر ، بِلُغاتٍ غير العربية إلى أقوام لا يُحسنون لغة القرآن الكريم ، هو توجُّهٌ خاطيءٌ ومشبوه .

ولا ريب في أنَّ هذه الحقيقة التي نقرّرُها الآن هي من البديهيات الأولى التي لا تحتمل جدالاً ، ولا تنساقُ إلى نقاش . فاللَّهُ عزَّ وجَلّ ليس رَبّ العربِ وحدَهُم ، وإنّما هو رَبُّ العالمين ؛ والإسلامُ ليس ديناً مقتصراً على اللاسنين بالعربية من دون سواهم ، وإنّما هو الكتابُ الأعظم ، كتابُ الوحي الذي ستظلُّ أحكامُه صالحةً لكُلّ زمانٍ ومكان ، لأنَّها تتضمَّن العناوين الرئيسة الدائمة التي تحكمَ مُجملَ الأحكام الفرعية التي تُعنَى بتنظيم الإنسان المؤمن في علاقاته الثلاث : علاقته بربّه ، وعلاقته بالناس ، وعلاقته بنفسه .

لكنَّ بعض الكتابات التي تُطالُعنا من حينٍ لآخر ، وبأقلام تتَّخذُ الإسلام ستاراً لما تبثُّه من آراء ، أو لما تتبنَّاهُ من مواقف ، يجعلُنا مضطّرين اضطراراً إلى

(١) هذا المبحث التمهيدي يتعلق جزئياً بموضوع الكتاب ، ولكنه يشكل ردّاً على مغالطات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي وغيره من المواضيع .

التذكير بالبديهيات الأولى التي يقوم عليها عمادُ الدعوة وأساسُ الدين ، لئلاّ يكون السكوتُ عن الخطأ إقراراً به .

ثم لكيلا تتمادى تلك الأقلامُ في منهاجها السيّء الذي يفهم الإسلام على أنه حادثٌ تاريخيٌّ ينبغي أن يظلَّ مُغلَقاً في قمقم التزمُّت أو أن يتّصف بالفقر الفكري ، بينما الإسلامُ في حقيقتِه وجوهره قد أغنى الفكر ، وفتَّحَ آفاق المعرفة ، وكان له من شمول النظرة ، ومن سماحة الأحكام ، ومن صدق التلاؤم مع فطرة الإنسان . ما جعَلهُ يسيرُ على الدوام في اتجاهٍ متحرّك ، يكسبُ الصفوف تلو الصفوف ، ممَّن لم يكونوا قد اهتدوا من قبلُ إلى صدق أحكامه ، ودقَّة موازينه ، بينما نرى أتباع الأديان الأخرى ، من سماوية وغير سماوية ، يطرحون التساؤل الكبير حول كثير من المظاهر والمُعطَيات التي يُرادُ لها أن تكون من المسلَّمات ، فيما هي تعبّر كثيراً عن أسباب التطور الإنساني الحتمي الذي رعاهُ الإسلام ويرعاهُ على الدوام بما اتّصف به من تشبُّثٍ بجواهر الأشياء ، وابتعادٍ عن أسباب التحجير أو التزمُّت أو الجمود .

ومن بين الكتابات التي تستوقِفُنا ، فلا نستطيع لها إلا استهجاناً واستنكاراً ، تلك التي تتناول قضيةً علمية خطيرة تتعلَّقُ بالكتابات الإسلامية في اللغات الأجنبية ، وبكتابات المسلمين أنفسهم في تلك اللغات ، ولا سيما ما كان منها يشكل أطروحاتٍ جامعية على مستوى الدراسات العليا ، من ماجستير ودكتوراه بوجه خاص .

ومن المعروف أن هذه الكتابات ، كما ذكرناها منذ قليل ، تنقسمُ إلى ثلاثة أنواع :

١ ـ النوع الأول :

الكتابات الإسلامية التي تتولاها أقلامٌ غيرُ مسلمة ، وهذه تعودُ بمجملها إلى المستشرقين أو أساتذة الجامعات المعنيين بشؤون الحضارة الإسلامية .